

Distr.
GENERAL

S/1995/472
10 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستان

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وهو يورد سرداً للحالة في طاجيكستان وأنشطة مبعوثي الخاص إلى طاجيكستان وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان منذ آخر تقرير قدمته في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥ (S/1995/390).

ثانياً - عملية التفاوض

٢ - في أعقاب انعقاد المشاورات الرفيعة المستوى بين الحكومة والمعارضة الطاجيكيين في موسكو في الفترة من ١٩ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، والتي سبق لي أن أخطرت المجلس بها في تقريرتي السابق، بادر الرئيس إيمومالي رحمنوف بالدعوة إلى عقد اجتماع مع السيد عبد الله نوري رئيس حركة الإحياء الإسلامي في طاجيكستان. واقترح الرئيس الأفغاني برهان الدين رباني استضافة الاجتماع في كابول، حيث عقد في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥. وفي البيان المشترك الصادر عن الاجتماع أكد الطرفان استعدادهما لحل النزاع بين الأطراف الطاجيكية، وإعادة جميع اللاجئين إلى مواطنهم الأصلية وضمان الاستقرار الكامل للحالة السياسية في طاجيكستان. ووافق الطرفان أيضاً على مد العمل باتفاق الوقف المؤقت لإطلاق النار وغيره من الأعمال العدائية الموقع في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ("اتفاق طهران") (S/1994/1102، المرفق الأول) لفترة ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥. وتعهد الزعيمان بأن يقوم الجانبان الطاجيكيان ببذل قصارى جهدهما من أجل حل نزاعهما بوسائل سياسية على مائدة المفاوضات. وفي هذا الصدد، اتفقا على زيادة تعميق نتائج قمة كابول في جولة المباحثات الرابعة بين الطرفين الطاجيكيين.

٣ - وعقدت جولة المباحثات الرابعة لتحقيق المصالحة الوطنية تحت رعاية الأمم المتحدة في آلمانيا في الفترة من ٢٢ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وشارك فيها مراقبون من أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان وقيرغستان وباكستان والاتحاد الروسي وأوزبكستان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وبناءً على طلب الطرفين المعنيين، ترأس مبعوثي الخاص السيد راميرو بيريز - بالون المحادثات وبذل مساعي الحميدة في أثناء المفاوضات. ورأس وفد حكومة

طاجيكستان السيد محمد سيد أوبيدوليف، النائب الأول لرئيس الوزراء، ورأس وفد المعارضة الطاجيكية السيد أكبر توراجو نزودا، النائب الأول لرئيس حركة الإحياء الإسلامي في طاجيكستان.

٤ - ووفقا لجدول الأعمال المتفق عليه في أثناء المشاورات الرفيعة المستوى المعقودة في موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وبغية التوصل إلى مصالحة وطنية سلمية، أجرى الطرفان لأول مرة مناقشات متعمقة للقضايا الدستورية الأساسية وقضايا تثبيت دعائم الدولة في طاجيكستان، على النحو المطروح في جولة المباحثات الأولى المعقودة في موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٥ - واقترح وفد المعارضة الطاجيكية إنشاء مجلس للمصالحة الوطنية يكون بمثابة هيئة تشريعية وتنفيذية عليا للفترة الانتقالية (التي تصل إلى عامين) على أساس متكافئ بين الحكومة الحالية والمعارضة، بحيث يشغل ممثلو كل طرف منهما ٤٠ في المائة من المقاعد وتخصص المقاعد المتبقية بنسبة ٢٠ في المائة لممثلي الأقليات العرقية. ويتحمل هذا المجلس مسؤولية صياغة التعديلات في الدستور الحالي وغيره من المراسيم التشريعية خلال الفترة الانتقالية، ويتولى أيضا الإعداد لانتخاب برلمان جديد وعقد هذه الانتخابات. وأبدى وفد المعارضة الطاجيكية استعداداه للاعتراف بالرئيس الحالي لطاجيكستان، السيد إيمامولي رحمنوف، طالما وافق على إنشاء مجلس المصالحة الوطنية استنادا إلى هذه الأسس.

٦ - واقترح وفد الحكومة مناقشة القضايا المتعلقة بالوقف الدائم للعمليات العدائية، وإعادة اللاجئين، والإفراج المتزامن عن المعتقلين وسجناء الحرب، وأنشطة الأحزاب والحركات السياسية ووسائل الإعلام، وإقرار مرسوم بالعفو. وفي هذا السياق، أفاد ممثلو الحكومة باستعدادهم السماح للأحزاب والحركات السياسية ووسائل الإعلام بحرية مزاوله الأنشطة، والإعلان عن عفو لمؤيدي المعارضة. ومن ناحية أخرى، أعرب الرئيس رحمنوف في رسالة وجهها إلى مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥، عن استعداداه للنظر في دمج وحدات المعارضة المسلحة ضمن الهياكل العسكرية المناسبة لطاجيكستان، وتعيين ممثلي المعارضة من ذوي الكفاءة في مناصب تنفيذية ملائمة في الحكومة.

٧ - وناقش الطرفان أيضا عددا من المقترحات الوسطية قدمها مبعوثي الخاص. إلا أنهما لم يتمكنوا من التوصل إلى قرارات مقبولة من جانبيهما بشأن هذه القضايا المعقدة. وفي الوقت ذاته، أكد التزامهما بالبحث عن حلول عملية في المستقبل.

٨ - ونتيجة لجولة المباحثات الرابعة بين الطرفين الطاجيكيين، اعتمد الجانبان بيانا مشتركا (S/1994/460، المرفق). ويمكن تلخيص الاتفاقات الرئيسية التي تم التوصل إليها في ألما آتا على النحو التالي:

(أ) أعرب الوفدان عن ترحيبهما بقرار قمة كابول تمديد العمل باتفاق طهران لغاية ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٩٥؛

(ب) وفي مساهما من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة، وافق الطرفان على إجراء تبادل لعدد مساو من المعتقلين وأسرى الحرب بحلول ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وضمان وصول ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية وأعضاء اللجنة المشتركة بدون أي معوقات إلى المواقع التي يحتجز فيها السجناء وأسرى الحرب؛

(ج) واتفق الطرفان على تكثيف الجهود الرامية إلى كفالة العودة الطوعية والمأمونة والكرامة لجميع اللاجئين والمشردين داخل طاجيكستان إلى أماكن إقامتهم الدائمة، واعتماد تدابير ملموسة من أجل تحقيق هذه الغاية؛

(د) واستنادا إلى المبادئ الإنسانية، وافق وفد حكومة طاجيكستان على اتخاذ التدابير الكفيلة بالعمل، خلال فترة الحوار الطاجيكي المشترك، على وقف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق أفراد المعارضة، والقيام في وقت لاحق بمراجعة هذه الأحكام؛

(هـ) وأخيرا، طالب الجانبان مبعوثي الخاص بمواصلة مساعيهم الحميدة من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ثالثا - المحافظة على وقف إطلاق النار وأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

٩ - في أعقاب عدد من الحوادث الخطيرة أشرت إليه في تقريرتي السابق، شاب الهدوء النسبي الحالة في طاجيكستان رغم استمرار حدة التوترات في مناطق تقع بمحاذاة الحدود الطاجيكية الأفغانية.

١٠ - وفي غضون الفترة المنقضية منذ تقريرتي الأخير، أجرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ١٧ تحقيقا بمفردها، وبالتعاون مع اللجنة المشتركة. وعلى غرار ما حدث في السابق، لم يمكن بالنسبة لكثير من هذه الحوادث تحديد ما إذا كانت تدخل ضمن الأعمال العدائية بين الحكومة والمعارضة أو أنها ترتكب في سياق مختلف عن ذلك.

١١ - وأكدت البعثة وجود حالة انتهاك واحدة لاتفاق طهران خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد حدث ذلك في ١٣ أيار/مايو عندما قامت فصيلة للعمليات الخاصة تابعة للحكومة بدخول قرية خاكيمو بالقرب من كومسومولاباد (جنوب غارم)، وبدأت في إطلاق النار على السكان المحليين مما أسفر عن وفاة شخص وإصابة شخصين آخرين بجراح بينهم طفل. وجاء الحادث في أعقاب هجوم في اليوم نفسه، على موقع دفاعي تابع لفصيلة العمليات الخاصة في قرية شورسادا بالقرب من خاكيمو، ادعى أن مرتكبيه أفراد من

المعارضة. وقد لقي خمسة أفراد من فصيلة العمليات الخاصة مصرعهم في هذا الهجوم. وأكدت البعثة وقوع الهجوم على موقع شوراسادا لكنها لم تتمكن من التحقق من أن مرتكبيه ينتمون فعلا إلى قوات المعارضة.

١٢ - وواصلت قوات الحدود الروسية تقديم تقارير عن محاولات للتسلل عبر الحدود من جانب قوات المعارضة في منطقتي بيانج وموسكوفيسكي، وعن هجمات تشن على مواقعها من منصات لاطلاق الصواريخ منصوبة في أفغانستان. واستمرت هذه القوات في الرد على محاولات التسلل بقصفها عبر المناطق الحدودية.

١٣ - وأكدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة قيام طائرات عمودية تابعة لقوات الحدود الروسية بالهجوم في ٢ أيار/مايو على قرية رانشامبي - أوبود في قطاع فانج داخل منطقة غورنو باداخشان. ولم يمكن تحديد مدى الخسائر والأضرار الناجمة عن الهجوم.

١٤ - وفي ٢٠ أيار/مايو، قام أربع أو خمس طائرات عمودية بشن هجمات على قرية ميامي شمال أفغانستان عبر الحدود من منطقة كالاخومب، مما أسفر عن مصرع ٢٠ مدنيا. وكانت القوات العسكرية الطاجيكية شاهدة على الهجوم. وأكدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوع الهجوم لكنها لم تتمكن من التحقق من مصدره. وقد ادعى رئيس قرية ميامي أن الطائرات تنتمي إلى قوات الحدود الروسية. وأجرت البعثة اتصالا بقوات الحدود الروسية إلا أنها نفت مسؤوليتها عن الحادث.

١٥ - وفي مناسبة زيارة أغا خان إلى غورنو باداخشان لاحظت بعثة مراقبي الأمم المتحدة التعاون الطيب على المستوى الميداني بين قوات الحدود الروسية والمعارضة. وقد أسفر هذا الوضع عن نزاع فتيل التوتر في المنطقة بدرجة ملحوظة.

اللجنة المشتركة

١٦ - رغم تأكيد الطرفين في أثناء محادثات موسكو الرفيعة المستوى في نيسان/أبريل ١٩٩٥ على التزامهما بتقديم الدعم المادي إلى اللجنة المشتركة، فإن ما حصلت عليه من الدعم حسبما هو متوخى في بروتوكول اتفاق طهران لا يزال غير كاف. وفي الوقت الحاضر، يعتمد أعضاء اللجنة المشتركة اعتمادا كاملا على الصندوق الاستثماري المنشأ لدعم أنشطتها. ومنذ إعلان المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية عن تعهدات لصالح صندوق التبرعات، لم يجر التعهد له بأي أموال أخرى.

١٧ - وحتى الآن تقوم اللجنة المشتركة بالتركيز على رصد انتهاكات وقف إطلاق النار والتحقيق فيها، ولم تضطلع بعد بالمسؤوليات السياسية المتوخاة لها في بروتوكول اتفاق طهران. وتواصل بعثة مراقبي الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى اللجنة المشتركة في القيام بأعمالها بما في ذلك صياغة النظم الداخلية اللازمة لتسهيل اجتماعاتها.

الاتصال

١٨ - ظلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان على اتصال وثيق بالطرفين. وظل الاتصال اللاسلكي مع مقر المعارضة في تالوكان في شمال أفغانستان هو وسيلة الاتصال الوحيدة بقيادة المعارضة. وفي ضوء الحوادث التي وقعت في نيسان/أبريل، وبالنظر أيضا إلى النص المنقح لاتفاق طهران، اقترحت البعثة وزع فريق في تالوكان لاتاحة قدر أكبر من الاتصال المباشر بالمعارضة وإنشاء قاعدة لإجراء تحقيقات في شمال أفغانستان.

١٩ - وظلت البعثة أيضا على اتصال وثيق مع قوات حفظ السلام المشتركة التابعة لرابطة الدول المستقلة ومع قوات الحدود الروسية بشأن مسائل تتعلق باستمرار وقف إطلاق النار. وبذلت مساعيها الحميدة لدى قوات الحدود الروسية والمعارضة لتفادي الاحتكاكات بينهما. وفي إحدى الحالات، طلبت قوات الحدود الروسية من البعثة بذل مساعيها الحميدة لتأمين عبور إحدى قوافلها. بيد أن القافلة تقدمت دون أن تنتظر من البعثة تأكيدا بسلامة الممر. وقد عرض هذا الموقف موظفي الأمم المتحدة لمخاطرة لا داع لها. وقامت البعثة بإبلاغ قوات الحدود الروسية بأنها لن تستطيع أن تتصرف حيال مثل هذه الطلبات ما لم تتأكد من أن جميع المعنيين يتبعون إجراءات معينة.

الجوانب التنظيمية

٢٠ - في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بلغ العدد الإجمالي لموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ٧٢ فردا، منهم ٣٩ مراقبا عسكريا كما يلي: من النمسا (٥) بنغلاديش (٧) بلغاريا (٤) الدانمرك (٤) هنغاريا (١) الأردن (٥) بولندا (٢) سويسرا (٣) أوكرانيا (٣) أوروغواي (٥)، و ٣٣ موظفا مدنيا. واستمر السيد داركوسلوفيتش في منصبه كرئيس للبعثة. وواصل العميد حسن أباطه، وهو من الأردن، منصبه كرئيس للمراقبين العسكريين وبالإضافة إلى مقر البعثة في دوشانبيه، توجد لها أيضا مواقع ميدانية في غارم، وكالايخومب، وخوروغ، وكورغان - توبيه، وموسكوفيسكي وبيانج (انظر الخريطة التي ستصدر في إضافة). وتلقت البعثة تبرعا عينيا في شكل لوازم طبية قدمته حكومة سويسرا.

الجوانب المالية

٢١ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٤٩/٢٤٠ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، أن تعتمد مبلغا إجماليا ٢٠٠ ٠٤٤ دولار (صافيه ٩ ٥٤٧ ٠٠٠ دولار) لمواصلة عملية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

للفترة من ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وستجري قسمة هذا المبلغ بمعدل شهري إجماليه ٤٠٠ ٧١٧ دولار (صافيه ٩٠٠ ٦٨١ دولار) رهنا بموافقة مجلس الأمن على تمديد ولاية البعثة بعد الفترة التي أذن بها في قراره ٩٦٨ (١٩٩٤). وبالتالي، إذا قرر مجلس الأمن أن يُمدد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر، على نحو ما أوصيت في الفقرة ٢٦ أدناه، سيبلغ إجمالي التكاليف اللازمة لمواصلة العملية ٤٠٠ ٣٠٤ دولار (صافيه ٤٠٠ ٠٩١ دولار).

٢٢ - وفي ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، كان مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة في الحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان ٢,٢ مليون دولار، تمثل نحو ٧٠ في المائة من الاعتمادات المخصصة للبعثة منذ بدايتها. ويبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٩ بليون دولار.

رابعاً - ملاحظات

٢٣ - تعتبر نتائج الاجتماع بين الرئيس رحمنوف والسيد نوري في كابول، وجولة المفاوضات الرابعة بين الطرفين الطاجيكيين في ألما آتا خطوة صغيرة ولكنها إيجابية صوب تحقيق المصالحة الوطنية واستتباب السلم في طاجيكستان. وأود أن أعرب عن تقديري للدور الهام الذي اضطلعت به البلدان والمنظمات الدولية المراقبة خلال الجولة الرابعة للمباحثات بين الطرفين الطاجيكيين في ألما آتا وقمة كابول، وبصفة خاصة تقديري لرئيس كازاخستان نازربايف نور سلطان ورئيس أفغانستان برهان الدين رباني.

٢٤ - ورغم ذلك، لم يُنجز تقدم يُذكر في معالجة النتائج السياسية الجوهرية خلال فترة ١٤ شهراً انقضت منذ انعقاد الجولة الأولى للمحادثات بين الطرفين الطاجيكيين في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ولا تزال الحالة في طاجيكستان، وعلى حدودها مع أفغانستان متوترة، ولا يزال للأزمة الاقتصادية المتفاقمة أثر سلبي على محاولات تحقيق استقرار سياسي في هذا البلد.

٢٥ - ومن ثم ينبغي ألا يضيع أي وقت من أجل تحقيق تقدم في عملية المصالحة الوطنية في طاجيكستان. وعلى ذلك، أصدرت تعليمات لمبعوثي الخاص لكي يستكشف مع الطرفين الطاجيكيين والبلدان المراقبة سبلًا لتحقيق قدر أكبر من التقدم بشأن القضايا السياسية والدستورية الجوهرية. وفي هذا الصدد، أناشد الرئيس رحمنوف والسيد نوري أن يواصل حوارهما المباشر، الذي سيكون وسيلة أساسية لبناء الثقة المتبادلة ودفع الحل السياسي الشامل.

٢٦ - وفي غضون ذلك، يقر الطرفان الطاجيكيان بأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان تقوم بدور أساسي في احتواء النزاع. واعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن ترد بالإيجاب على طلبهما بالمساعدة في تنفيذ وقف إطلاق النار. ومن ثم، أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لستة أشهر أخرى لغاية ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٢٧ - ولأسباب ذكرتها من قبل، أرى أهمية أن يجري وزع فريق من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان إلى شمال أفغانستان رهنا بموافقة السلطات الأفغانية، وأوصي مجلس الأمن أن يُقر هذا الاقتراح من حيث المبدأ.

٢٨ - ويحدوني الأمل في أن يسفر التنفيذ الناجح لتدابير بناء الثقة المعتمدة خلال الجولة الرابعة للمحادثات بين الطرفين الطاجيكيين عن تهيئة الأجواء الضرورية لإحراز تقدم كبير في القضايا السياسية والدستورية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أن المسؤولية الأولى في حل خلافات الطرفين الطاجيكيين تقع على عاتقهما. كما أن استمرار اشتراك الأمم المتحدة ووجودها في طاجيكستان يتوقف على الأسلوب الذي يفي به الطرفان بهذه المسؤولية.

— — — — —